

PRESS CLIPPING SHEET

PUBLICATION:	Akhbar Al Youm
DATE:	19-December-2015
COUNTRY:	Egypt
CIRCULATION:	1,300,000
TITLE :	Prime Minister: New health insurance law relies on social solidarity system
PAGE:	07
ARTICLE TYPE:	Government News
REPORTER:	Momen Atallah



رئيس الوزراء:

قانون التأمين الصحي الجديد يعتمد على نظام التكافل الاجتماعي

يغطي جميع المواطنين وتحمل الدولة أعباءه عن غير القادرين

أكد المهندس شريف إسماعيل رئيس الوزراء أن مشروع قانون التأمين الصحي الجديد يعتمد على نظام التكافل الاجتماعي ويغطي جميع المواطنين. على أن تتحمل الدولة أعباءه عن غير القادرين، ويعتمد أيضاً على فصل التمويل عن تقديم الخدمة الصحية عن طريق إنشاء ثلاث هيئات صندوق تمويل جديد وموحد يتلأفى عيوب القوانين الحالية فصل التمويل عن تقديم الخدمة الصحية عن طريق إنشاء ثلاث هيئات

صندوق تمويل جديد وموحد يتلأفى عيوب القوانين الحالية

فصل التمويل عن تقديم الخدمة الصحية عن طريق إنشاء ثلاث هيئات

تطبيق مبدأ الإلزام للقانون.. وضمان استمرارية الخدمة

.. وحساب مصادر التمويل والعبء المالية المستدامة

كتب مؤمن عطا الله:

يشتمل المشروع على 10 مواد، ويهدف إلى إنشاء صندوق تمويل جديد وموحد يتلأفى عيوب القوانين الحالية، ويضمن استمرارية الخدمة على المدى الطويل. ويضمن مشروع القانون الجديد مبادئ التكافل الاجتماعي، ويضمن تمويل الخدمة الصحية بجميع قطاعاتها، ويتميز أيضاً بأحداث اختلاف جذري في نظام تقديم الخدمات الصحية. يوجه رئيس مجلس الوزراء، مجموعة العمل الوزارية التي شكلت بقرار من رئيس الوزراء يوم 4 ديسمبر الجاري برئاسة الدكتور شريف إسماعيل، لدراسة القانون الجديد في مدينته النهائية على مجلس الوزراء، تمهيداً لمناقشته بمسيرة تطبيقه على محافظات الجمهورية بمسيرة تدريجية. فضلاً عن أن وحدة التغطية في النظام الجديد هي الأسرة وليس الفرد، كما يحقق ضمان الاستدامة المالية لتقديم الخدمات الصحية التأمينية عن طريق مراجعة المركز الاكتواري بشكل دوري لإجراء أي تعديلات لازمة. كما

بعد أكثر من خمسين عاماً من العمل بالقانون المعمول به حالياً، ويتراكب مع المستجدات والتغيرات التي طرأت خلال تلك الفترة.. وشهد رئيس الوزراء على أن برنامج الحكومة للقرع عرضة على مجلس النواب سيتضمن مجموعة من البرامج المخصصة لتحسين الخدمات للمواطنين في مختلف المجالات، خاصة عامة والتعليم والصحة. إضافة مؤكداً أن هذا التوجه يأتي انطلاقاً من سياسة الدولة في تحقيق العدالة الاجتماعية، واستكمالاً للجهود المبذولة لتحقيق العدالة المستدامة. على الرغم من التحديات الاقتصادية، وشهد على أن الحكومة عازمة على إقناع كافة الشرائح التي تواجه المواطنين خاصة في المجال الصحي.

يتميز المشروع بأنه نظام إلزامي يقوم على التكافل الاجتماعي، حيث تشمل مملكته جميع المواطنين وبشكل تطويع القانون الجديد محوراً هاماً من محاور الخطة الاستراتيجية لتطوير منظومة الصحة بجميع قطاعاتها، ويتميز أيضاً بأحداث اختلاف جذري في نظام تقديم الخدمات الصحية. يوجه رئيس مجلس الوزراء، مجموعة العمل الوزارية التي شكلت بقرار من رئيس الوزراء يوم 4 ديسمبر الجاري برئاسة الدكتور شريف إسماعيل، لدراسة القانون الجديد في مدينته النهائية على مجلس الوزراء، تمهيداً لمناقشته بمسيرة تطبيقه على محافظات الجمهورية بمسيرة تدريجية. فضلاً عن أن وحدة التغطية في النظام الجديد هي الأسرة وليس الفرد، كما يحقق ضمان الاستدامة المالية لتقديم الخدمات الصحية التأمينية عن طريق مراجعة المركز الاكتواري بشكل دوري لإجراء أي تعديلات لازمة. كما